واقع اقتصاد السوق في العراق وفرص النهوض

The Status Quo of The Iraq Economy Market and Chances of Uprising

أ.م.د. عمار محمود الربيعي [١]

Assit.Prof. Ammar Mahmoud Ar-Rubaiy (PhD)

شيماء شاكر السعدي[٢]

Shayma Shakir As-saadi

الخُلاصة

تنبع فكرة البحث حول أهمية القطاع الخاص ودوره في عملية التنمية والتقدم الاقتصادي للبلد لما له من مزايا في الإدارة والتشغيل واستغلال الموارد، لذلك أصبح تقدم البلدان وتطورها هو بالتحول الى اقتصاد السوق الحر المعتمد على القطاع الخاص وتقليل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وفي العراق جرى التحول الى اقتصاد السوق بعد عام ٢٠٠٣ ليكون القطاع الخاص محوراً هذا التحول، كما أصبح جوهر الإصلاحات الاقتصادية من اجل النهوض بالاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد السوق، القطاع الخاص ، النظام الحر

١- جامعة كربلاء –كلية الإدارة والاقتصاد.Ammar.m@uokbala.edu.iq

٢- جامعة كربلاء –كلية الإدارة والاقتصاد shaimaa_alsaady@yahoo.com

Abstract

The idea of searching of how important private sector and its turn in Development and economic progress to the country comes because of much benefit it gives.

In management, Employment and resource exploitation, so progress and development of countries can come from Transition to a free market economy that depends on private sector, and limiting the state interference in economic activity

In Iraq, the transition to free market came after 2003 so that the private sector is the center of this transformation . As it becoms the essence of economic reforms to the advancement of the Iraqi economy.

Keywords: Market Economy, Private Sector, Open System

المقدمة

ان اقتصاد السوق هو الاقتصاد الذي يلعب فيه السوق دورا أساسيا وفقا لرغبات العالمين فيه, فقد شهد العراق بعد احداث عام ٢٠٠٣ تغيرا في كل جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية اذ تضمن التغيير السياسي التحول من نظام الحكم الشمولي الى نظام التعددي الديمقراطي , وتبعا لذلك تغيرت النظرة الى النظام الاقتصادي فقد جرى التحول الى اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي وتفعيل دور القطاع الخاص باعطائه مجالا لممارسة نشاطه في الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث :

ان ضعف القطاع الخاص وعدم قدرته من القيام بالدور الفعال ساعد على خلق بيئة غير مناسبة للاستثمار الخاص والتوجه نحو اقتصاد السوق مما أدى الى التعثر في عمليات التحول نحو اقتصاد السوق في العراق.

فرضيه البحث :

ان القطاع الخاص قطاع ذو تأثير ضئيل في الاقتصاد العراقي ولكن بإمكانه ان يلعب دوراً أكبر في الاقتصاد إذا ما توفرت له البيئة المناسبة والاطر القانونية التي توفر الحماية له.

هدف البحث :

الوقوف على واقع القطاع الخاص العراقي بعد التحول الاقتصادي في عام ٢٠٠٣ وبيان اهم معوقاته وتسليط الضوء على اهم الإصلاحات التي اتخذتها الحكومة لتنشيط دوره في الاقتصاد.

أهمية البحث :

في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق وتحول الاقتصاد العراقي من اقتصاد موجه تقوده الدولة الى اقتصاد السوق الحر، فانه لا بد من تطوير القطاع الخاص واشراكه في بناء الاقتصاد العراقي بما يضمن تقليل

الاعتماد على القطاع النفطي في توفير الإيرادات العامة، فضلا عن تنويع مصادر الثروة والحد من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.

هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث على ثلاث مباحث :

المبحث الأول : الاطار النظري والمفاهيمي لاقتصاد السوق

يتناول هذا المبحث التعريف بمفهوم اقتصاد السوق , والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد السوق بالإضافة الى مكانة القطاع الخاص في اقتصاد السوق , وحالات فشل والعواقب الناجمة لاقتصاد السوق .

المبحث الثاني : واقع القطاع الخاص واقتصاد السوق في العراق بعد عام ٢٠٠٣

تناول هذا المبحث نظره عن القطاع الخاص في العراق بعد عام ٢٠٠٣, وتناول أيضا مؤشرات القطاع الخاص واقتصاد السوق في العراق بعد عام ٢٠٠٣ .

المبحث الثالث : اليات تحفيز اقتصاد السوق في العراق بعد عام ٢٠٠٣

تناول هذا المبحث مطلبين , الأول اليات ومتطلبات دعم وتطوير وتحفيز اقتصاد السوق , المطلب الثاني :دور فاعل للدولة في ظل اقتصاد السوق.

المبحث الاول: الاطار النظري والمفاهيمي لاقتصاد السوق

المطلب الأول : مفهوم اقتصاد السوق

لقد شاع مصطلح اقتصاد السوق على انه حصول القطاع الخاص على الحصة الكبيرة في الاقتصاد الوطني ليستطيع السوق القيام بدوره في عملية التنمية بفعالية اكبر, ولقد تعددت التعاريف حول مفهوم اقتصاد السوق نذكر منها :

عرف اقتصاد السوق على انه ذلك النظام الذي يستخدم الجزء الاكبر من موارده في الصناعات الذي يمتلك فيها الافراد ادوات الانتاج المادية او يؤجرون هذه الادوات لحسابهم الخاص , وهؤلاء الافراد هم الذين يتحكمون في هذه الادوات الانتاجية بغية الوصول الى بيع السلع التي ينتجونها من اجل الكسب المادي[٣], وهنالك تعريف اخر لاقتصاد السوق حيث عرف على انه نظام اقتصادي يهتم بالإنتاج بقصد التبادل ويتم من خلاله تنظيم النشاط الاقتصادي ومراقبته عن طريق المنافسة وتحديد الاسعار وايضا يتم توزيع الموارد فيه وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب [٤] .

---

٣ – احمد فاروق غنيم ,الديمقراطية واقتصاد السوق ,مطبوعات مركز المشروعات الدولية الخاصة , مصر, القاهرة ,ص٤, لم يذكر السنة .

٤ – د. حنان سليمان ,اقتصاد السوق الاجتماعي بين الفكرة والتطبيق ,جمعية العلوم الاقتصادية السورية , ١٩٧٠ ,ص١١٦ .

كما يعرف اقتصاد السوق على انه النظام الذي يشكل فيه السوق حجر الزاوية , ويعد هذا النوع من الاقتصاد غير مراقب من قبل الدولة كونه يترك لأليات السوق الطبيعية مهمة ضمان تحديد سعر التوازن , ويتميز بقدر كبير من الحرية في اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية فالمستهلك حر في اختيار العديد من المنتجات المعروضة وفي توزيع دخله على اساس هذا الاختيار , وكذلك يكون حراً في اختيار الدخول في الصناعات او الخروج منها وفي اختيار زياده انتاجها او التقليل منها [٥] .

المطلب الثاني : مبادئ اقتصاد السوق

يقوم النظام الاقتصادي الرأسمالي او ما يسمى بالنظام الحر او اقتصاد السوق على مجموعة من الاسس والمبادئ تتمثل في :

أ- الملكية الخاصة والمصلحة الخاصة :

تعد الملكية الخاصة من اهم دعائم اقتصاد السوق وهي حرية تملك الافراد للسلع والانتفاع بها واستخدامها بشكل يحقق مصلحتهم الشخصية التي بدورها تحقق المصلحة الجماعية , فالمنتج يسعى الى تحقيق اكبر ربح ممكن والمستهلك كذلك يبحث عن تحقيق اقصى اشباع ممكن وبالتالي فان دافع الفرد هو المحرك الحقيقي لهذا النظام الاقتصادي الحر ,فالفرد يسعى الى تحقيق اشباع لمصلحته الشخصية دون ان يحدث اي تناقض مع المصلحة العامة وهذا بفعل اليد الخفية(The invisible hand) حسب راي ادم سميث(Adam Smith) , اما المصلحة الفردية (النزعة الفردية) تعد ان كل فعل اجتماعي لابد ان يكون خاضعا لأدارة الافراد العقلانيين الذين يكونون المجتمع ,والمقصود بالعقلانية (ان الافراد يدركون تماما تفضيلاتهم الخاصة بهم ويستطيعون اجراء كل الحسابات الضرورية من اجل متابعة وملاحقة مصالحهم على نحو فعال حيث ترتكز العقلانية على عنصرين هما تعظيم المنفعة وتدنية الخسائر [٦] .

ب-الحرية الاقتصادية وحافز الربح " دعة يعمل "

يقصد بالحرية الاقتصادية حرية الافراد في ممارسة نشاطهم الاقتصادي دون تدخل الدولة سواء من ناحية الانتاج او استثمار الاموال في المشاريع او التوسع فيها ويترتب عنها قيام المنافسة الحرة بين المنتجين سعيا وراء تحقيق اقصى ربح ممكن , كذلك تقوم المنافسة بين المستهلكين سعيا وراء تحقيق اقصى اشباع ممكن كما بين ادم سميث في كتابه (بحث في طبيعة واسباب ثروة الامم)حيث بين ان تقسيم العمل ,وتراكم رأس المال من اسباب ثروة الامم فيبحث كل شخص عن مصلحته الفردية كذلك فان وضعية المنافسة تسمح

٥ – احمد زكي بدوي ,معجم المصطلحات الاقتصادية , دار النشر دار الكتاب المصري دار الكتاب اللبناني ,ص١٨٧

٦ – اندرو شتر ,علم اقتصاد السوق الحر , ترجمة ادريس التل ,عمان , الاردن ,١٩٩٦, ص١

بالوصول الى الوضع الامثل العام واليد الخفية (The invisible hand) للسوق تسمح بالربط بين المصلحة الفردية والعامة [٧].

ت-عدم تعارض المصلحة العامة والمصلحة الخاصة :

يتم خلق الدولة والمجتمع بإدارة الافراد الموجودين في الحالة الطبيعية بقصد الحفاظ على حقوقهم وملكياتهم فاذا لم تتم خدمة هذا الفرض فان هؤلاء الافراد يملكون حق تغيير حكوماتهم وبالتالي يجب على الدولة والمجتمع ان يكونوا لخدمة الافراد , فسعادة الافراد والذي يتكون منهم المجتمع اي متعتهم وامنهم واستقرارهم هي الغاية والغاية الوحيدة التي يتوجب على المشروع ان يأخذها في الاعتبار وان لا تغيب عن باله , وهي المعيار الوحيد الذي يتوجب على كل فرد الانسجام معه , وتقوم السلطات العمومية بدور اساسي في اقتصاد السوق والمتمثل في السعي على احترام تطبيق قواعد السوق من خلال هيئات مراقبة يخول لها العمل على فرض العقوبات الضرورية بدون تحيز او تساهل للخارجين عن القانون [٨] .

ث-حرية الاسعار

ان اقتصاد السوق يخضع لقوانين العرض والطلب في سوق المنافسة ويتم من خلال تنظيم ورقابة النشاط الاقتصادي فتحدد الحاجات والرغبات المادية ومنه فأن المستهلك هو صاحب القرار في تقرير وتحديد نوعية السلع والخدمات فنظام السوق يعمل على تحرير الاسعار لتكون وسيطاً بين العرض والطلب , ويعد السعر كأحد المحددات الاساسية لقيمة السلعة ففي نظام المنافسة يتحدد الثمن بالعرض والطلب على السلعة , كلما كان عرض السلعة اكبر نتيجة وجود منافسين كلما اصبح الطلب عليها منخفضاً وبالتالي انخفاض السعر والعكس صحيح , والهدف الذي يراود المنافسون هو نجاح وتوازن مشاريعهم بطريقة او بأخرى سواء في المدى القصير او الطويل والذي لا يمكن الا ان يكون السعر الفعلي او الحقيقي للسوق وهو الذي يحقق اكبر كمية ممكنة من المبيعات [٩] .

المطلب الثالث : مكانة القطاع الخاص في اقتصاد السوق

يعد القطاع الخاص العمود الفقري لاقتصاد السوق وله الدور الكبير في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات الاكثر كفاءه وقد اعتمدت العديد من الاقتصاديات التحول نحو القطاع الخاص بوصفها اليه اساسية وضرورية للتحول الى اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي و محاولة منها الاندماج في الاقتصاد الدولي والاستفادة من الفرص المتاحة من ذلك, وعليه فإن آلية التحول نحو القطاع الخاص قد ارتبطت

٧ – عبد الجبار محمود العبيدي , اشكالية القطاع العام بين الاصول المفاهيمية والاشتراطات الموضوعية , مجلة جامعه القادسية العلوم الاقتصادية والادارية , مجلد ١٥, العدد٥٣,سنه ٢٠٠٥,ص١٣٥

٨ – السيد عبد المولى , اصول الاقتصاد , دار الفكر العربي , القاهرة , مصر , ١٩٨٠ , ص٣٥.

٩ – حسين عمر ,اقتصاد السوق طابع الاقتصاد الحر ,دار الكتاب الحديث ,القاهرة , مصر ,١٩٩٩,ص٢٣٣

ارتباطا وثيقا بعمليات الاصلاح الاقتصادي التي تهدف الى التغلب على الاختلالات الحاصلة في النشاط الاقتصادي والتي يأتي قدر كبير منها من ضعف اداء مؤسسات القطاع العام في اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية وتوزيع امثل للموارد الاقتصادية وبروز دور القطاع الخاص كمحور رئيسي لتفعيل النشاط الاقتصادي والقيام بدور فاعل في عملية التنمية الاقتصادية من خلال :

١- تصحيح الوضع الاقتصادي .

٢- تحقيق معدلات نمو مرتفعة .

٣- خلق فرص عمل جديدة للقضاء على البطالة .

٤- تخفيف مخاطر الاستثمار على الحكومة .

٥- تخفيف الأعباء التمويلية عن الحكومة وخاصة في مشاريع البنية التحتية . (١٠)

حيث يعرف القطاع الخاص على انه القطاع الذي يدار بمعرفة الافراد ووحدات الاعمال , وتتولى اليات السوق توجيه دقه الامور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة وهي تسعى الى تحقيق اقصى ربح ممكن ويرى البعض ان القطاع الخاص هو قطاع في الاقتصاد الوطني يقوم على اساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وفيه يتم تخصيص الموارد الانتاجية بواسطة قوى السوق اكثر مما هو بواسطة السلطات العامة , حيث تبرز اهمية القطاع الخاص من خلال المساهمة في تحريك وتنشيط ودفع عجلة الاقتصاد المحلي وذلك من خلال ايجاد فرص العمل للمواطنين المحليين وتحريك القطاع الخاص على العمل والانتاج وبالتالي زيادة فرصة وتنشيط القطاع والذي يمثل التحول نحو اقتصاد السوق(١١) .

المطلب الرابع : حالات فشل اقتصاد السوق

تكمن فاعلية نظام السوق في قدرته على تحقيق التنافس والتوافق بين الرفاهية الشخصية والاجتماعية , فالأفراد ينتجون ويتبادلون السلع لانهم يحققون من ذلك كسبا مشتركا ,وحين لا يتأثر بذلك سوى اطراف عملية التبادل فان الانتاج والتبادل الاختياري يزيد من الرفاهية الاجتماعية في حالة كانت الاسواق التنافسية العاملة في هدوء واستقرار هذا يؤدي الى تحقيق الكفاءة الاقتصادية اذ ان كل الموارد والمنتجات تستخدم بموافقة اصحابها ,ويجب ان يتحمل كل صانع قرار تكلفة الفرصة البديلة لأي استخدام (او سوء استخدام)

١٠ - حقي إبراهيم , القطاع الخاص في العراق , مركز بغداد للدراسات الاقتصادية , بغداد , ٢٠٠٤ , ص٤ .

١١ - مداني لخضر , تطور التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية , رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية _ فرع التحليل الاقتصادي , جامعة الجزائر , ٢٠٠٦ , ص٢٢

للموارد النادرة, وعندما يؤثر الانتاج والتبادل على رفاهية الاطراف الثانوية دون موافقتها تنشأ الاثار الخارجية ويصبح بذلك فشل في نظام السوق[١٢] .

اي ان فشل السوق هو الوضع الاقتصادي الذي يحدده التوزيع غير الفعال للسلع والخدمات في السوق الحرة كذلك لا تؤدي الحوافز الفردية للسلوك العقلاني الى نتائج عقلانية للمجموعة , وان فشل السوق يشير الى الحالة التي يكون تخصيص الموارد والسلع بواسطة الاسواق غير كفوء , وهذا الامر يبرر التدخل الحكومي من خلال السياسات العامة او اشكال اخرى للتدخل , اي بعبارة اخرى يتخذ كل فرد القرار الصحيح لنفسه ولكن تلك القرارات هي خاطئة للمجموعة , اي ان فشل السوق يشير الى التوزيع غير الفعال للسلع والخدمات في السوق الحرة حيث يتم تحديد اسعار السلع والخدمات من قبل قوى العرض والطلب واي تغير في احدى القوى يؤدي الى تغير السعر وتغير مناظر في القوة الاخرى , ويمكن النظر الى اخفاقات السوق على انها سعي الافراد الى تحقيق المصلحة الذاتية على حساب المجتمع مما يؤدي الى نتائج غير مرغوب فيه , ولا يعني فشل السوق(Market Failure) ان السوق لا يعمل على الاطلاق , ولكنه لا يعمل بكفاءة لأنه لم ينتج السلع المطلوبة. ويعرف فشل السوق على انه عدم قدرة نظام الاسواق الخاصة على توفير سلع معينة على الاطلاق او على المستوى المرغوب فيه او الامثل ,اي ان تخصيص الموارد لا يكون وفق المستوى المطلوب [١٣] .

المطلب الخامس: عواقب فشل السوق

يكون لفشل السوق خمس عواقب رئيسية وهي[١٤]:

١- يؤدي فشل السوق الى مواقف غير تنافسية , قد يعني هذا اما ابقاء الداخلين الجدد خارج الاسواق بسبب السلوك الاحتكاري, او ان المستهلكين يدفعون اسعاراً عالية للمنتجات التي يمكن ان تكون متاحة بتكلفة اقل , وفي الحالة غير التنافسية يمكن للاعبين المهيمنين ممارسة السلعة على السوق والسعر مما يجعل من الصعب على المنافسين الجدد دخول السوق , وتشتهر الاحتكارات ايضا بسوء تقديم الخدمات ومواجهه القصور الاخرى , ويمكن ان تكون هذه في كثير من الحالات احتكارات قانونية تحميها الحكومات .

---

١٢ - جيمس جوار تيني و ريجارد استروب , الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص , دار المريخ للنشر , الرياض , ١٩٨٨, ص٦٣٨ .

١٣ - stigliz, markets failures and development perspectives, american economic review , 2003, page197

١٤ - shawn Cunningham , un derstanding market failures in an economic development context, july 2011, page 30

٢- فشل السوق يولد توازنا منخفض المستوى , حيث ان فشل السوق يؤدي الى ابقاء المنتجين غير مرتبطين بالأسواق ويبقى الدخل منخفاً والقدرة الاستثمارية منخفضة و لا يوجد سوى القليل من الابتكار والارتقاء ويبقى المنتجون غارقين في الفقر ويمكن ان يكون الفشل في احد الاسواق تأثيراً سلبياً على العديد من الاسواق الاخرى , وعندما تفشل الاسواق سوف يتأثر بها مباشرة اصحاب الشركات الصغيرة والمستهلكين وذلك ببساطة بسبب انخفاض مواردهم البشرية والمالية المتاحة .

٣- يولد فشل السوق تسليما دون المستوى الامثل للاستثمار على سبيل المثال في تطوير المهارات او البحث والتطوير وبالتالي تعزيز فجوة القدرة التنافسية التي يتمتع بها المنتجون والشركات من الترقية حتى يتمكنوا من التواصل مع الاسواق الديناميكية , وقد يحدث نقصاً في الاستثمار بسبب عدم تمكين المنتجين من تحقيق عوائد على استثماراتهم.

٤- يخلق فشل السوق حواجز امام الدخول وبالتالي يعزز الاحتكارات وارتفاع الاسعار ويختلف اوجه قصور في تقديم الخدمات التي تأتي من الاحتكارات .

٥- فشل السوق له اثار سلبية على الرفاهية , خاصة في البلدان النامية حيث ان فشل السوق يمنع خيارات التنمية وبالتالي يخلق حواجز امام النمو علاوة على ذلك يضع اخفاق السوق المزيد من الطلبات على الحكومة حيث تشعر الحكومة في كثير من الاحيان بانها ملزمة بالتدخل عندما تفشل الاسواق في تحقيق النتائج الاجتماعية المثلى .

المبحث الثاني : واقع القطاع الخاص واقتصاد السوق في العراق بعد عام ٢٠٠٣

المطلب الأول : نبذة عن القطاع الخاص في العراق بعد عام ٢٠٠٣

بعد احداث ٩ نيسان لعام ٢٠٠٣ اعلنت سلطة الائتلاف الحاكمة ان الاقتصاد العام يميل نحو التوجه لآليات السوق واللامركزية في ادارته اقتصاده فبعد تغيير النظام السياسي في العراق انحلت المركزية المعتمدة على القطاع العام وسعت الحكومة العراقية المتعاقبة الى اعادة بناء الاقتصاد العراقي وفق مدرك اقتصادي جديد يبتعد عن المركزية وسيادة القطاع العام الذي فشل في عملية النهوض بالاقتصاد العراقي وتحقيق متطلبات الاقتصادية والاجتماعية للفترة ما قبل عام ٢٠٠٣ , حيث تم اعادة توجه النظام الاقتصادي نحو الليبرالية واقتصاد السوق وفتح المجال امام الاهتمام الجدي بضرورة تشجيع وتطوير القطاع الخاص المحلي والاجنبي وزيادة دوره في العملية الاقتصادية , فعند مجيء(بول بريمر) وسلطة الائتلاف الموحدة صدرت مجموعة من القرارات لتشجيع القطاع الخاص في العراق حيث سمح (بول بريمر) بالامتلاك الكامل لشركات غير عراقية لمصالح في العراق وفرض على هذه الشركات ضرائب بنسبه (١٥"%) بعد ان كانت (٤٥%)

ضمن قانون الاستثمار الاجنبي رقم (٣٩) الذي صدر في ايلول عام ٢٠٠٣ [١٥] , كذلك تم تهيئة بعض المناخات الاضافية لتشجيع الاستثمارات الخاصة منها (اعاده تأهيل بورصة بغداد للأوراق المالية , فتح العمل امام المصارف الاجنبية والاقرار على خصخصة (١٩٢) شركة حكومية [١٦] , اذا تم الاخذ بهذه القرارات لأنها صدرت في فتره حرجة حيث يفتقد فيه العراق الى الاستقرار الاقتصادي والتشريعي الا انها تعد في حد ذاتها عوامل مهمة في جذب الاستثمارات الخاصة ولاسيما الشركات متعددة الجنسية لدخولها الى الاقتصاد العراقي , واستمرت الجهود نحو الخصخصة في العراق تسير بشكل جاد خاصة بعد تشكيل (هيئة الخصخصة) في تموز من عام ٢٠٠٤ واعادة تشكيلها مجددا من قبل مجلس الوزراء حيث اعطيت الهيئة صلاحيات واسعة منها وضع قانون جديد للاستثمار ووضع خطة عمل واضحة ومدروسة للإصلاح الاقتصادي وخصخصة شركات الدولة في جميع القطاعات ضمن استراتيجية التنمية الوطنية نحو اقتصاد السوق وتعزيز دور القطاع الخاص , وبالفعل باشرت الهيئة مناقشتها مع خبراء البنك الدولي ومؤسسة التنمية الدولية للاطلاع على تجارب الدول في هذا المجال [١٧] .

وقد قامت الحكومة العراقية بإصدار قانون الاستثمار الجديد في العراق رقم (١٣) لسنه ٢٠٠٦ حيث جاء ضمن هذا القانون تشجيع القطاع الخاص العراقي والاجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون في الاسواق المحلية والاجنبية , وجاء في قسم من مواد هذا القانون تشكيل هيئة تسمى (الهيئة الوطنية للاستثمار) تكون هذه الهيئة مسؤولة عن رسم السياسات الوطنية للاستثمار ووضع الخطط والانظمة والضوابط لها ومراقبة تطبيق هذه الضوابط والتعليمات في مجال الاستثمار وتختص بها المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية ذات الطابع الاتحادي , اما بالنسبة للمشروعات الاستثمارية في المحافظات فقد جاء في القانون تشكيل هيئات استثمار في المناطق الخاضعة لهذه المحافظات تتمتع بصلاحيات منح اجازات الاستثمار والتخطيط الاستثماري وتشجيع الاستثمار وفتح فروع في المناطق التابعة لها بالتشاور مع الهيئة الوطنية للاستثمار لضمان توفر الشروط القانونية , وقد جاء ايضا ضمن هذا القانون الغاء امر سلطة الائتلاف المؤقتة لسنه ٢٠٠٣ والغاء قانون الاستثمار العربي الصادر عن مجلس قيادة الثورة المنحل رقم

---

١٥ – خليل العاني , مشكلات اعادة الاعمار في العراق , مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية , العدد ١٣٤ , القاهرة , ٢٠٠٥ , ص٩

١٦ – علي خضير كريم , الخصخصة وضرورات التحول للاقتصاد العراقي , مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد ١٢, العدد٢ , ١٠١٠ , ص١٦٣

١٧ – عبد الجاسم عباس , الخصخصة واشكالية التحول نحو اقتصاد السوق , مجلة كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد للدراسات الاقتصادية , المجلد ٤١٢, العدد ٦, ٢٠١٢ , ص١٥

(٦٢) لسنه ٢٠٠٢ [١٨]. وقد صدرت عدة انظمة استنادا على هذا القانون منها اصدار نظام الاستثمار رقم (٢) لسنه ٢٠٠٩ واصدار النظام الداخلي لهيئة الاستثمار , ومن جهود الحكومة العراقية في السعي نحو التوجه الى القطاع الخاص وخصخصة المشاريع الاستراتيجية في العراق مصادقة الرئاسة بجلسته المنعقدة في ٢٠٠٧/١٢/٢ على قانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام في العراق حيث كان الهدف من هذا القانون تشجيع القطاع الخاص في المشاركة بعملية التنمية الاقتصادية في العراق والاسهام في بناء القاعدة الصناعية من خلال الدخول في نشاط تصفية النفط الخام وتضمن القانون ايضا منح القطاع الخاص صلاحية انشاء مصافي لتكرير النفط الخام وامتلاك منشأتها وتشغيلها وادارتها وتسويق منتجاتها عدا امتلاكه للأرض , كذلك منح القانون للشركة المستثمرة حق استخدام المرافق العامة كالمستودعات ومرافق التصدير والانابيب بموجب عقد بينها وبين وزارة النفط والوزارات الاخرى ذات العلاقة ينظم حقوق والتزامات الطرفين [١٩].

المطلب الثاني : مؤشرات القطاع الخاص واقتصاد السوق في العراق

١- مؤشر الحرية الاقتصادية (lndex of Economic Freedom)

يصدر هذا المؤشر عن مؤسسة تعليمية غير حكومية (معهد التراث الامريكي) تأسست عام ١٩٧٣ وبالتعاون مع صحيفة (Wall street journal) ومنذ عام ١٩٩٥ كانت رؤيتها بناء مجتمع تسوده الحرية وتكافئ الفرص وبناء مؤسسات المجتمع المدني وتسعى الى تعزيز السياسات الحرة في مجال التجارة والاستثمار والحرية الفردية ويضم المعهد عدداً من مراكز الابحاث مثل مركز الدراسات الاسيوية , مركز (سيمون) للأبحاث السياسية , ومركز ابحاث التجارة الدولية , ومركز الدراسات السياسية والدولية والاقتصادية [٢٠]

ويستخدم هذا المؤشر لقياس درجة التضيق التي تمارسها الحكومات على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع والشركات والمؤسسات , وتصاعد اهتمام الدول بتحسين متغيرات المؤشر لديها لما له اهمية في مجال جذب الاستثمارات والشركات وتحقيق النمو الاقتصادي , وتزايد اعداد الدول الداخلة في المؤشر فبعد ان كانت ٧٠ دولة في عام ١٩٩٥ من بينها ١٠ دول عربية ضم المؤشر في عام ٢٠٠٨ (١٤١) دولة من بينها ٢٠ دولة عربية , كما يصدر تقرير الحرية الاقتصادية على مستوى العالم من قبل مؤسسة البحوث الدولية بسلطنة عمان الذي تأسس عام ٢٠٠٥ وهو احد الاعضاء الاقليمين بشبكة الحرية الاقتصادية لدى معهد (فريزر)

---

١٨ – عادل عيسى كاظم , الفرص المتاحة للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق , رساله مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية , كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء , ٢٠٠٥ , ص٢١٣.

١٩ – جمهورية العراق , رئاسة مجلس الوزراء , الهيئة الوطنية للاستثمار , قانون الاستثمار رقم ١٣ , سنه ٢٠٠٦

20 - World Bank , doing business report 2005 _2014 index of economy freedom ,herit age foundation , 2014 ,p13,

الكندي الذي تأسس عام ١٩٧٤ , ورسالة معهد البحوث الدولية تتلخص بالترويج للحرية الاقتصادية على كافة المستويات لخلق موارد مالية وفرص عمل [٢١] .

و تعد الحرية الاقتصادية من اهم العوامل الجاذبة للاستثمار الخاص فهي الطريق الامثل للوصول الى مستوى متقدم من النمو الاقتصادي وتقاس الحرية الاقتصادية من خلال عدة متغيرات والتي تعمل على قياس درجة الانفتاح الاقتصادي ومدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ودرجة التضييق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية.

ان مفارقة الحرية الاقتصادية في العراق من المفارقات العجيبة ما قبل عام (٢٠٠٣) فقد كان النظام المركزي هو المسيطر والقائد للإنتاج والتوزيع والاستهلاك والاستثمار , وما بعد عام (٢٠٠٣) حيث التحول نحو الانفتاح واعتماد الحرية الاقتصادية لأغلب العمليات الاقتصادية الا ان العراق لم يندرج ضمن هذا المؤشر للمدة من عام (٢٠٠٣) حتى عام ٢٠٠٨ , فمن خلال بيانات الجدول (١) يتضح ان العراق لم تظهر مؤشرات تقييمه بشكل متكامل الا بعد عام ٢٠١٢ , وكما يلي:

جدول (١) درجات العراق في مؤشر الحرية الاقتصادية للعالم الخارجي من عام ٢٠٠٨ _٢٠١٨

السنة	الدرجة	الرتبة (١٧٨) دولة	حجم الحكومة من الانفاق للضرائب والمشروعات	القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية	الحصول على عملة قوية ذات مركز سليم	حرية التجارة على مستوى العالمي	انشطة الائتمان والعمالة والنشاط التجاري
٢٠٠٨	----------	----------	----------	----------	٥,٠	----------	----------
٢٠٠٩	----------	----------	----------	٤,٢	٥,٤	٨,٠	٤,٢
٢٠١٠	----------	----------	----------	٤,٢	٥,٣	٨,١	٤,٤
٢٠١١	----------	----------	----------	٤,٢	٥,٠	٨,١	٤,٣
٢٠١٢	٦,١	١٨	٦,٨	٤,٢	٥,٢	٨,١	٤,٣
٢٠١٣	٦,١	١٧	٦,٨	٤,٢	٤,٦	٨,٠	٤,١
٢٠١٤	٥,٨	١٩	٦,١٢	٤,٢	٦,٣	٨,٢	٤,١
٢٠١٥	٦,٢	١٦	٥,٠	٤,٢	٧,٤	٧,٠	٥,١

21- Shapiro Edward ,Macroeconomic Analysis , Tohmson Iearning , 2000 , p 429

٢٠١٦	٦,١	١٥	٥,٥	٤,٢	٩,٢	٨,٠	٥,٨
٢٠١٧	٦,٠	١٦	٥,٧	٤,٢	٩,١	٥,٨	٥,٤
٢٠١٨	٦,٢	١٧	٥,٧	٤,٢	٩,١	٦,٣	٥,٤

المصدر : حسن كريم حمزه , تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي (دراسة في بلدان عربية مختارة) مجله الغري للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد الرابع عشر , العدد٣ , كلية الادارة والاقتصاد , جامعه الكوفة , ٢٠١٧ , ص٣٧

ووفقا للجدول (١) جاء العراق بالترتيب (١٨, ١٧, ١٩ , ١٦) للأعوام من (٢٠١٢_٢٠١٥) على التوالي وبالترتيب (١٥ ,١٦, ١٧) للأعوام (٢٠١٦_ ٢٠١٧ _ ٢٠١٨) على التوالي , وقد يعود السبب في ذلك على ضعف الجدارة التنموية للحكومة بعد عام ٢٠٠٣ اضافة الى التحديات السياسية والامنية التي يواجها العراق وافتقار اقتصاده للسياسات الاقتصادية الفاعلة ودورها المحدود كما للفساد المستشري في جميع مستويات الحكومة , كما ان النظام القضائي يخضع للضغوط السياسة , فكان العراق يحتل المرتبة ما قبل الاخيرة في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠١٤ , والذي يستند على بيانات عام ٢٠١٢ وحصل على المركز ١٩ وبنتيجة منخفضة من الاعوام السابقة وبمستوى ضعيف للحرية الاقتصادية وانخفاض ترتيبه في مؤشر حجم الحكومة ليحتل المرتبة ١٦ ما بين الدول العربية (٢٢) دولة , ولم يحقق العراق اي تطور يذكر على مؤشر القوانين التجارية والاقتصادية وحماية الملكية وظل عند (٤,٢) نقطة وحصل على(٢,٥) في نزاهة نظامه القانوني ودرجة صفر في مؤشر التدخل العسكري في سيادة القانون و(٨,٣) في العقود التنظيمية على بيع الممتلكات ودرجه (٥,٢) في التنفيذ القانوني للعقود , في حين حصل على ترتيب جيد في الحصول على احتياط نقدي امن (٩,٢) لعام ٢٠١٦ بدلا من (٧,٤) لعام ٢٠١٥ وكان وراء ذلك حصول درجات جيدة في مؤشر نمو العملة (٨,٢) والانحراف المعياري للنظم (٩,١), في حين سجل (٦,٢) في مؤشر حرية التجارة و حصوله على (٦,٣) في مؤشر الضرائب المفروضة على التجارة و(٥,٧) في مؤشر حجم الحكومة من الانفاق للضرائب والمشروعات لعام ٢٠١٨ , وخلاصة التقارير التي ظهر فيها العراق لا تؤيد تمتعه بمستوى مقبول في الحرية الاقتصادية وكان بترتيب غير جيد عند مقارنته مع الدول العربية , ولابد من العمل الجاد لتحسين متطلبات النهوض بالمتغيرات المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية.

٢- مؤشر سهولة اداء الاعمال (Index of the ease of doing business)

وهو مؤشر يصدره البنك الدولي حيث يبين المركز المتدني الذي يحتله العراق على مدى اكثر من عقد من الزمن بعد عام ٢٠٠٣ حيث يلعب العامل الامني دورا اساسيا في تدني واقع العراق الاقتصادي. ويبين هذا المؤشر الذي يصدره البنك الدولي بأن العراق قد احتل مراتب متدنية في هذا المؤشر وهذا يدل على ان الاطار المؤسسي والتنظيمي في العراق لا يوفر بيئة صالحة لممارسة انشطة ومشاريع كبيرة كانت او

متوسطة , فبالإضافة الى العامل الامني فقد تغلل الفساد الى كل مرافق الدولة وعمل كحاجز ضد سهولة الاجراءات فضلا عما ولد من روتين داعم لبيئة الفساد , وفي ظل الوضع الامني المتردي فانه من الصعوبة بمكان ان تتكون ركائز قطاع خاص قائدة في الاقتصاد , فرأس المال يكون حساساً للمتغيرات الاقتصادية لذلك فأن المبادرة قد افتقدها القطاع الخاص العراقي في بناء المشاريع الاستراتيجية او ذات الربحية طويلة المدى ناهيك عن الدخول في مشاريع استراتيجية لتنمية الاقتصاد الوطني ويؤكد ذلك مؤشر سهولة ممارسة الاعمال [٢٢] .

وقد استحدث هذا المؤشر ضمن تقرير بيئة اداء الاعمال الذي يصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية , وهو مؤشر مركب يتكون من عشرة انواع فرعية تتكون منها قاعدة بيئة اداء الاعمال ويقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والاجراءات الحكومية عن الاوضاع الاقتصادية مع التركيز على النشاط الخاص لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بهدف وضع اسس للقياس ومقارنة بين اوضاع بيئة الاعمال في الدول كافة .

ويتم حساب هذا المؤشر من متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدولة في كل مؤشر فرعي.

جدول (٢) ترتيب العراق في أنشطة سهولة ممارسة الاعمال للمدة من (٢٠٠٧_٢٠١٨)

السنة	مجموع الدول	ترتيب العراق بين مجموع الدول	بدء النشاط التجاري	استخراج التراخيص	توظيف العاملين	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	انفاذ العقود	تصفية النشاط التجاري
٢٠٠٨	١٧٨	١٤١	١٦٤	١٠٤	١٦٠	٤٠	١٣٥	١٠٧	٣٧	١٧٥	١٥٠	١٧٨
٢٠٠٩	١٨١	١٥٢	١٧٥	١١١	٦٧	٤٣	١٦٣	١١٣	٤٣	١٧٨	١٤٨	١٨١
٢٠١٠	١٨٣	١٦٢	١٧٣	١٠٩	٦٩	٤٤	١٦٧	١١٣	٤١	١٧٨	١٥٣	١٨٣
٢٠١١	١٨٣	١٦٨	١٧٥	١٠١	٧٠	٤٥	١٧١	١٢٠	٥٠	١٧٩	١٥٠	١٨٣
٢٠١٢	١٨٣	١٦٧	١٧٧	٨٠	٦٧	٩٨	١٧٦	١٢٤	٥٩	١٨١	١٤١	١٨١
٢٠١٣	١٨٥	١٦٥	١٧٧	٨٤	٦٩	١٠٠	١٧٦	١٢٨	٦٥	١٧٩	١٤١	١٨٣
٢٠١٤	١٨٩	١٦٨	١٧٦	٨٨	٦٧	٩٨	١٧٦	١٢٧	٥٩	١٧٨	١٣٤	١٨٩
٢٠١٥	١٨٩	١٦٣	١٤٤	١٤٥	١٠٢	١١٦	١٨٠	١١٤	٥٧	١٧٨	١١٩	١٨٩
٢٠١٦	١٨٩	١٦١	١٥٤	١٤٧	١٠٦	١١٧	١٨١	١١٥	٥٩	١٧٨	١٢٢	١٨٩
٢٠١٧	١٨٩	١٦٥	٧٧	٦٨	١٠١	٥٨	١٤٢	٤٩	٦٤	١٧٨	٥٩	١٧٥
٢٠١٨	١٨٩	١٦٨	٧٨	٧٧	١١١	٥٧	١٤٧	٤٦	٦٣	١٧٨	٤٨	١٨٩

المصدر :

- الملف الاقتصادي لعام ٢٠١٥ العراق تقرير حماية انشطة الاعمال .

٢٢ – حسين علي عبد , القطاع الخاص في العراق الواقع والمعوقات والاصلاحات , مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية , العدد ٢٠ , ٢٠١٧ , ص٥٩

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير ٢٠١٤ واشنطن . https \\ Arabic . Doing business org /ar/data

نلاحظ من الجدول (٢) انخفاض مؤشرات بيئة الاعمال بالنسبة للاقتصاد العراقي , ففيما يتعلق بمؤشر بدء النشاط التجاري نلاحظ ان النسب خلال المدة تراوحت ما بين الانخفاض والارتفاع ففي عام ٢٠٠٨ كان بدء النشاط التجاري يساوي (١٤٦) , وفي عام ٢٠١٨ بلغت نسبته (٧٨) من مجموع ١٨٩ بلدا , اي ان العراق يقع في المراتب المتأخرة والاكثر بطئا في تنفيذ النشاط التجاري وتسهيله وكذلك الاكثر كلفة , اذ جاء ترتيبه بعد دول لا تمتلك اي موارد طبيعية مثل (موريتانيا , وجزر القمر , السودان), الامر الذي يضع كثيرا من التساؤلات من هذا المشهد الاقتصادي المتردي ,وفيما يتعلق بمؤشر التجارة عبر الحدود فقد كان تسلسله في المراتب الاخيرة لدول العالم والتي بلغت (١٧٨) للأعوام٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالي , ومؤشر تصفية النشاط التجاري يقع العراق في المرتبة (١٨٩) في المرتبة الاخيرة مما يدل على ضعف البيئة المصرفية وتدني المعلومات الائتمانية فضلا عن ضعف البنية التحتية المالية , كما ان نقص المعلومات

والضمانات والحقوق تشكل عائقا امام رفع كفاءة مؤسسات التمويل وكذلك يفتقر البلد الى المؤسسات والكوادر الكفؤة لتسهيل تجارة الصادرات والاستيرادات وادارتها وعدم وجود انظمة الكترونية لتبادل المعلومات وتدني مستوى البنية التحتية للمؤسسات كالطاقة الكهربائية وشبكة الاتصالات والمعلومات , كل هذه المعوقات ساهمت بعدم خلق بيئة استثمارية مستقرة وفاعلة , نتيجة لتشوه المؤسسات العامة والخاصة اضافة الى استغلال النفوذ السياسي في توجيه السياسات الاقتصادية . حيث ان هذا المؤشر ما يزال منخفضا فالقطاع العام هو المهيمن على النشاط الاقتصادي رغم الترويج لألية اقتصاد السوق في ظل انعدام الضمانات والامتيازات والتسهيلات اللازمة لتعزيز القطاع الخاص المحلي والاجنبي وانعدام العمل بالنافذة الواحدة وعوامل اخرى انعكست سلبا على مؤشر سهولة ممارسة انشطة الاعمال وغياب قوانين الاستثمار من ضمانات ضخمة للمستثمرين وانعدام قوانين اخرى تنظم الكثير من قضايا الروتين الاداري لتنظيم المعاملات.

المبحث الثالث : اليات تحفيز اقتصاد السوق في العراق بعد عام ٢٠٠٣

المطلب الاول : اليات ومتطلبات دعم وتطوير وتحفيز اقتصاد السوق

ان مشكلة اليات دعم وتطوير النشاط الخاص في العراق هي مشكلة متعددة الابعاد تتراوح بين العناصر الذاتية والعائدة الى الضعف الهيكلي والذاتي للقطاع نفسة الذي هو اولى من غيره بعلاج اسباب ضعفه هذه وبين دور الدولة المتردد في اختيار العلاج المناسب لحل المشكلات الهيكلية في الاقتصاد العراقي لأسباب اجتماعية وسياسية معقدة , اذ تمكن القطاعان العام والخاص من اقامة جسور من الثقة بينهما

ولاسيما اذا اثبت القطاع الخاص نيته للتوجه نحو النشاط الانتاجي بدلا من النشاط التجاري بما ينعش الاستثمار الوطني والاجنبي فان دور الدولة سيكون بنجاح دور القطاع الخاص للاستفادة من الميزات في قانون الاستثمار في اعادة الاعمار وسيكون ممكنا انقاذ الشركات العامة من الانهيار وايجاد فرص عمل للبطالة المقنعة بالتعاون مع القطاع العام , وان نموذج الرأسمالية الموجهة والتي تسيطر فيه الدولة وتوجه الوحدات الاقتصادية واصحاب رؤوس الاموال ورجال الاعمال والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية هو النموذج الملائم لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل المرحلة الحالية وما يعانيه الاقتصاد من مشكلات وصعوبات حقيقة تستدعي قيام الدولة بأخذ مبادرة صناعة القرار الاقتصادي وتوجيه الاقتصاد ووضع البرامج والخطط لوضع القطاع الخاص في المسار التنموي الصحيح [٢٣] .

المطلب الثاني : دور فاعل للدولة في ظل اقتصاد السوق

ان مواجهة اخفاقات السوق من خلال دور الدولة في اصدار التشريعات القانونية الكفيلة بتحقيق اهداف السوق الحرة ووضع القواعد الخاصة بذلك تكمن من خلال [٢٤] :

أ- الحد من الاتجاهات الاحتكارية وتوسيع نطاق المنافسة .

ب- اشاعة المعلومات على اوسع نطاق ممكن بالنسبة للمستهلكين والمنتجين مما حول الفرص المتاحة امامهم في اسواق السلع وعوامل الانتاج للوصول الى نظام سوقي يعمل باتجاه حفز الكفاءة والنمو .

اذ ان تدخل الدولة في المجال الاقتصادي لا يعني الاضرار بالفرص المتاحة امام القطاع الخاص لممارسة اختياراتهم في المجال الاقتصادي بل لتأكيد فاعلية الدولة التدخلي في الاقتصاد لتصحيح جانب اخفاقات السوق ولإيجاد معادلة متوازنة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص لتحسين المزايا التنافسية للاقتصاد كما ينبغي على الحكومة ان تسمح لدور اكبر لقوى السوق , اذ ان تطوير مكانة القطاع الخاص وادائه يعد قضية جوهرية ينبغي ان تنصب عليها السياسات الاقتصادية من خلال تبني استراتيجية مثلى لتطوير القطاع الخاص تمثل الفهم الصحيح والتصور الواضح لآليات تفعيل دوره في النشاط الاقتصادي , لذا ينبغي على الدولة العراقية اطلاق حزمة من السياسات والاجراءات المناسبة لتحفيز دور هذا القطاع وتعزيزه في المرحلة الراهنة لعل ابرزها [٢٥]:

---

٢٣ – احمد عمر الراوي , دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ , دار الدكتور للعلوم , بغداد , ٢٠١٠ , ص٢٩٠

٢٤ – عبد الله صادق دحلان , المنشآت الصغيرة ودورها في معالجة الفقر والبطالة , المركز العربي لبحوث التشغيل وحقوق الانسان , الرياض , المملكة العربية السعودية , ط١ , ٢٠٠٦ , ص١٦

٢٥ – حيدر حسين ال طعمة , القطاع الخاص في العراق , الاهمية والتحديات والسياسات , مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية , ص٣ ,متوفر على الرابط الالكتروني : http ;//fcdrs .com

المطلب الثالث : المبادرات الفردية في الاقتصاد العراقي وتهيئة بيئة استثمارية مناسبة للقطاع الخاص

تتطلب عملية التحول نحو اقتصاد السوق وتشجيع دور القطاع الخاص من خلال اسهام الحكومة في اقامة مؤسسات اقتصادية من شأنها النهوض بالاقتصاد وتطوره وتسهيل وضع سياسات فعالة وتنفيذها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمحافظة علية , فالمؤسسات الاقتصادية القوية وخاصة خلال مرحلة التحول تمثل انعكاسا لحكومة قوية وفاعلة, فضلا عن كونها تعمل على مكافحة الفساد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي , وللمؤسسات الاقتصادية اهداف رئيسية اهمها هي (٢٦):

١- القدرة على التوقع في مجال السياسات الاقتصادية : ان وجود المؤسسات التي تحمي حقوق الملكية وتحفظ الامن والنظام بما يؤدي الى ايجاد بيئة مستقرة تسهم في قيام القطاع الخاص باستثمارات طويلة الاجل مما يعني امكانية تحقيق النمو الاقتصادي في الاجل الطويل .

٢- تعزيز الاستقرار في قضايا السياسة العامة : اي اقامة مؤسسات تحقق استقرار الاقتصاد الكلي تسهم في تعزيز استثمارات القطاع الخاص لكونها تعزز الثقة بالسياسات الاقتصادية والحكومية من خلال تشجيع مشاركة القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار طويل الاجل خصوصا الصناعات المرتبطة بالتكنولوجيا .

٣- تعزيز الشفافية : تسهم الشفافية في تعزيز ثقة الافراد بالسياسات الحكومية وبرامجها وخصوصا برامج التخصيصية فتحقق رد الفعل الاجتماعي منها كما انها يمكن ان تزيد من تدفق رؤوس الاموال الخاصة من خلال نشر المعلومات عن التغيرات في السياسة عبر وسائل الاعلام المختلفة

٤- تخفيض كلف المعاملات : من خلال وجود هيكل تبادل يحدد كلفة اجراء المعاملات وعادة ما تؤدي المؤسسات من خلال لجان التجارة والغرف التجارية وشبكات المصارف دورا اساسا في تزويد المعلومات لتوفير الوقت واجراء المعاملات بكلف منخفضة .

٥- حقوق الملكية : ويعرف حق الملكية بانه استحقاق لمال او منتج ما او لفكرة صدرت بها براءة الاختراع او لعمل حفظت له حقوق الطبع والنشر , ويستند اقتصاد السوق الى حقوق الملكية وحمايتها كونها امرا اساسا لتهيئة بيئة مناسبة للسوق وذلك لتفعيل دور القطاع الخاص للمشاركة في النشاطات الاقتصادية نظرا لما تتضمنه الملكية الفكرية من امتداد اقسامها لتشمل براءات

٢٦ – د. جاسم المناعي , اهمية دور المؤسسات في النمو الاقتصادي , ١٣ مايس/ مايو ٢٠٠٧ , WWW.AMF.org , ص٥

الاختراع , والاسرار الصناعية , العلامات التجارية شرط عدم التعسف المطلق في استغلال هذه الحقوق ولا سيما من قبل الشركات عالمية النشاط كما ان مفهوم حقوق الملكية يرتبط بشكل وثيق بأسعار السوق وعلية فان مفهوم اقتصاد السوق لا يتحقق اذا لم توجد الية للتسعير توجه معاملات السوق ويتم تأسيسها على نظام الملكية والعقود.

وتعد حماية الملكية الفردية من مسؤوليات الحكومة لدعم وتنشيط القطاع الخاص وترتبط بوظيفتين من وظائف الحكومة (الوظيفة الاولى هي اساسيه تقوم على حماية القانون والنظام وتنفيذ القوانين التي تمنع مصادرة الملكية الخاصة , اما الوظيفة الثانية وهي تتمثل بدعم الهدف الاقتصادي للحكومة المتمثل بتشجيع استثمار القطاع الخاص) كما ان المدى الذي تبلغة حماية حقوق الملكية يعكس التزام الحكومة بتحرير الاقتصاد وانفتاحه .

لذا فان حماية حقوق الملكية الفردية لها دور في تعزيز البحث والتطوير من خلال الترتيبات القانونية الموضوعة للحماية من السرقة والاعتداء على حقوق الاشخاص وبراءة الاختراع مما يعزز القدرات الانتاجية والتنافسية للشركات وزيادة حصة الارباح والاستثمارات من الابتكارات الصناعية الحديثة ويحدث هذا الاثر زيادة الفعالية الاقتصادية للمنتجات المحلية وزيادة حصة البلد من المنتجات القائمة على التكنولوجيا الحديثة في التجارة الدولية وتشير التقديرات ان البلدان المتقدمة النمو تتحكم بحوالي (٩٩%) من براءة الاختراع الموجودة في العالم ولهذا نجد الشركات المتعددة الجنسيات هي تتحكم في الاسواق العالمية نتيجة احتكارات التكنولوجيا الحديثة في الصناعات التي تعتمدها وبدرجة عالية [٢٧].

الاستنتاجات

١- القطاع الخاص في العراق لا يستطيع في الوقت الحالي وبإمكاناته الحالية ان يرتقي ويتحمل مسؤولية النهوض بالقطاعات الاقتصادية (الزراعة والصناعة والخدمات) دون تدخل من قبل الحكومة في ادارة العملية الانتاجية وتوفيرها الحماية والدعم لهذا القطاع لمدة محددة وكلما تطلب ذلك حتى تستطيع الاعتماد على ذاته والاستغناء عن الدعم والحماية عندما يقدر على اخذ دوره في السوق المحلية والعالمية .

٢- عملية الخصخصة والتحول الى اقتصاد السوق هي ثورة كبيرة في السياسات الاقتصادية ولاسيما في الكثير من الدول النامية ومنها العراق اذ انها تمثل ركنا أساسيا من برامج الإصلاح الاقتصادي

٢٧ – اسيا كاظم فرحان , اسماء منسي فرحان , التخصيصية ومدى فاعليتها في الدول النامية , تجارب لدول نامية مختارة مع اشاره خاصة للعراق , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد , ٢٠٠٥ , ص٢٧٠

الهادفة نحو تقليل دور القطاع العام وإعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص بوصفهِ اكثر كفاءة من القطاع العام .

٣- إن شكل النظام الاقتصادي السائد في الدولة العراقية قبل تنفيذ استراتيجية الخصخصة له تأثير مباشر في اختيار الاستراتيجية التي ينبغي تطبيقها (الهيكلية او التلقائية او الواقعية)، فعلى الرغم من اهمية تحديد نوع الاستراتيجية، لكن الأهم هو توفير البيئة الملائمة لعملية الخصخصة لضمان سيادة المنافسة المعتمدة على مزايا السوق، وتفعيل الاسواق المالية. كما ان إجراءات التحول إلى القطاع الخاص تقتضي ان تتم في اطار عملية الاصلاح الاقتصادي وليس خارجه.

التوصيات

١- يستلزم التحول الأقتصادي في العراق الى اتخاذ اجراءات لتطوير قطاع التجارة الخارجية وتحفيز الصادرات غير النفطية والتوجه نحو القطاع الخاص عن طريق التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص .

٢- يجب على القطاع الخاص الأخذ بزمام الأمور والمبادرة نحو انقاذ القطاع الصناعي مما هو عليه وتأهيله ليمارس دوره في التنويع الأقتصادي وتصنيع منتجات حديثة تستطيع التصدي للصناعات المنافسة لها في العراق والقادمة من الخارج .

٣- إعادة صياغة الدور الاقتصادي بما ينسجم مع الظروف والمستجدات الاقتصادية والعمل على تفعيل مؤسساتها واطرها التشريعية لتصبح الإدارة الرقابية الفاعلة على جميع المؤسسات وبذلك تفعل الحاجة لاستمرار دور الحكومة في النشاط الاقتصادي مع الدعوة لأحداث تغير في فلسفة وطبيعة هذا الدور باتجاه زيادة دور الاقتصادي للقطاع الخاص والتوجه نحو اقتصاد السوق .

٤- دعم وتشجيع القطاع الخاص لغرض المساهمة الفاعلة من اجل النهوض بالصناعة ومساندة القطاع العام في تغيير الواقع الاقتصادي للبلد ورفع نسبة مساهمتها بالناتج المحلي الإجمالي .

المصادر

أولا : الكتب العربية

١- غنيم , احمد فاروق ,الديمقراطية واقتصاد السوق ,مطبوعات مركز المشروعات الدولية الخاصة , مصر, القاهرة , , لم يذكر السنة .

٢- د. حنان سليمان ,اقتصاد السوق الاجتماعي بين الفكرة والتطبيق ,جمعية العلوم الاقتصادية السورية , ١٩٧٠ .

٣- بدوي , احمد زكي ,معجم المصطلحات الاقتصادية , دار النشر دار الكتاب المصري دار الكتاب اللبناني

٤- اندرو شتر ,علم اقتصاد السوق الحر , ترجمة ادريس التل ,عمان , الاردن ,١٩٩٦.

٥- عبد المولى , السيد, اصول الاقتصاد , دار الفكر العربي , القاهرة , مصر , ١٩٨٠ .

٦- عمر , حسين ,اقتصاد السوق طابع الاقتصاد الحر ,دار الكتاب الحديث ,القاهرة , مصر ,١٩٩٩.

٧- إبراهيم , حقي , القطاع الخاص في العراق , مركز بغداد للدراسات الاقتصادية , بغداد , ٢٠٠٤ .

٨- جيمس جوار تيني و ريجارد استروب , الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص , دار المريخ للنشر , الرياض , ,١٩٨٨.

٩- الراوي , احمد عمر , دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ , دار الدكتور للعلوم , بغداد , ٢٠١٠ .

ثانيا : الاطاريح والرسائل الجامعية

١- مداني لخضر , تطور التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية , رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية _ فرع التحليل الاقتصادي , جامعة الجزائر , ٢٠٠٦ .

ثالثا : المجلات والبحوث العلمية

١- العبيدي , عبد الجبار محمود , اشكالية القطاع العام بين الاصول المفاهيمية والاشتراطات الموضوعية , مجلة جامعه القادسية العلوم الاقتصادية والادارية , مجلد ١٥, العدد٣,٥سنه ٢٠٠٥.

٢- كريم , علي خضير , الخصخصة وضرورات التحول للاقتصاد العراقي , مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد ١٢, العدد٢ , ٢٠١٠ .

٣- عباس , عبد الجاسم , الخصخصة واشكالية التحول نحو اقتصاد السوق , مجلة كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد للدراسات الاقتصادية , المجلد ٤١٢, العدد ٦, ٢٠١٢ .

٤- كاظم , عادل عيسى , الفرص المتاحة للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق , رساله مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية , كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء , ٢٠٠٥ .

٥- حمزه , حسن كريم , تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي (دراسة في بلدان عربية مختارة) مجله الغري للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد الرابع عشر , العدد٣ , كلية الادارة والاقتصاد , جامعه الكوفة , ٢٠١٧ .

٦- عبد , حسين علي, القطاع الخاص في العراق الواقع والمعوقات والاصلاحات , مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية , العدد ٢٠ , ٢٠١٧ .

٧- فرحان , اسيا كاظم فرحان , اسماء منسي فرحان , التخصيصية ومدى فاعليتها في الدول النامية , تجارب لدول نامية مختارة مع اشاره خاصة للعراق , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد , ٢٠٠٥ , ص٢٧٠

رابعا : الدراسات والتقارير والمؤتمرات العلمية

١- العاني , خليل , مشكلات اعادة الاعمار في العراق , مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية , العدد ١٣٤ , القاهرة , ٢٠٠٥ .

٢- جمهورية العراق , رئاسة مجلس الوزراء , الهيئة الوطنية للاستثمار , قانون الاستثمار رقم ١٣ , سنه ٢٠٠٦.

٣- دحلان , عبد الله صادق , المنشآت الصغيرة ودورها في معالجة الفقر والبطالة , المركز العربي لبحوث التشغيل وحقوق الانسان , الرياض , المملكة العربية السعودية , ط١ , ٢٠٠٦ .

خامسا : شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت)

١- الملف الاقتصادي لعام ٢٠١٥ العراق تقرير حماية انشطة الاعمال .

٢- البنك الدولي للإنشاء والتعمير ٢٠١٤ واشنطن . Doing business . https \\ Arabic org /ar/data

٣- حيدر حسين ال طعمة , القطاع الخاص في العراق , الاهمية والتحديات والسياسات , مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية , ص٣ ,متوفر على الرابط الالكتروني : http ;//fcdrs .com

٤- د. جاسم المناعي , اهمية دور المؤسسات في النمو الاقتصادي , ١٣ مايس/ مايو ٢٠٠٧ , WWW.AMF.org , ص٥

سادسا : المصادر الأجنبية

1- stigliz, markets failures and development perspectives, american economic review , 2003, page197

2- shawn Cunningham , un derstanding market failures in an economic development context, july 2011, page 30

3- World Bank , doing business report 2005 _2014 index of economy freedom ,herit age foundation , 2014 ,p13,

Shapiro Edward ,Macroeconomic Analysis , Tohmson Iearni